

Distr.: General
16 December 2014
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



اللجنة الإحصائية

الدورة السادسة والأربعون

٣-٦ آذار/مارس ٢٠١٥

البند ٣ (أ) '١' من جدول الأعمال المؤقت*

بنود للمناقشة واتخاذ القرار: دور البيانات

في دعم خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥:

وضع مقاييس للتقدم أوسع نطاقاً

تقرير فريق أصدقاء الرئيس المعني بوضع مقاييس للتقدم أوسع نطاقاً

مذكرة من الأمين العام

وفقاً لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠١٤/٢١٩ المؤرخ ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٤، يتشرف الأمين العام بأن يحيل تقرير فريق أصدقاء الرئيس المعني بوضع مقاييس للتقدم أوسع نطاقاً. ويتضمن التقرير معلومات عن الأنشطة التي اضطلع بها أصدقاء الرئيس منذ الدورة الماضية للجنة الإحصائية والأنشطة الرئيسية التي قامت بها كيانات أخرى والتي لها أهمية بالنسبة لتنفيذ إطار لرصد الغايات والأهداف الواردة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ويعرض التقرير خريطة طريق لوضع وتنفيذ إطار لمؤشرات خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ولرصدها. وعلى وجه الخصوص، يناقش التقرير وضع إطار مؤشرات خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وستقدم في وثيقة معلومات أساسية معلومات عن اجتماع سيعقده فريق من الخبراء بشأن هذا الموضوع قبيل انعقاد الدورة المقبلة للجنة. وعلاوة على ذلك، يناقش التقرير المتطلبات المتوقعة من البيانات وثورات البيانات استناداً إلى النتائج الأولى

* E/CN.3/2015/1



الرجاء إعادة استعمال الورق

150115 140115 14-67108 (A)



لدراسة استقصائية أجريت للبلدان، تعرض نتائجها الكاملة في وثيقة معلومات أساسية ثانية. ويبحث التقرير الرئيسي الإجراءات اللازمة لسد ثغرات البيانات تلك. وستقدم توصيات وجدول زمني للمضي قدما بالعمل. وعلاوة على ذلك، يقترح التقرير خطة عمل لفريق أصدقاء الرئيس ويتضمن نقاطا للمناقشة. واللجنة مدعوة إلى إبداء رأيها في المقترحات الواردة في الفرع الخامس من التقرير.

تقرير فريق أصدقاء الرئيس المعني بوضع مقاييس للتقدم أوسع نطاقاً

أولاً - معلومات أساسية

ألف - دور وأنشطة فريق أصدقاء الرئيس المعني بوضع مقاييس للتقدم أوسع نطاقاً

١ - قامت اللجنة الإحصائية، في دورتها الرابعة والأربعين، المعقودة في عام ٢٠١٣، بإنشاء فريق أصدقاء الرئيس المعني بوضع مقاييس للتقدم أوسع نطاقاً (القرار ١١٤/٤٤) استجابة للطلب المقدم في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المعقود في ريو دي جانيرو، البرازيل، في عام ٢٠١٢، والداعي إلى إطلاق برنامج عمل يتعلق بوضع مقاييس للتقدم أوسع نطاقاً تكمل الناتج المحلي الإجمالي من أجل توفير معلومات أفضل يستنار بها في اتخاذ القرارات السياسية. وتمثل الولاية التي كلفت بها اللجنة الفريق في وضع برنامج عمل من أجل استحداث مقاييس أوسع نطاقاً للتقدم على أساس عملية تقييم للممارسات الوطنية والإقليمية والدولية الراهنة في هذا المجال. وطلب أيضاً إلى الفريق أن يرصد عن كثب النقاش الدائر بشأن أطر التنمية وإطلاع مكتب اللجنة الإحصائية على ما يستجد، من خلال إجراء حوار فعال مع هيئات الأمم المتحدة والأوساط السياسية لضمان الأخذ منذ البداية بنهج محكم للقياس الإحصائي في الأعمال التحضيرية لخطة التنمية لمرحلة ما بعد عام ٢٠١٥.

٢ - ويرد في تقرير فريق أصدقاء الرئيس المقدم إلى اللجنة في دورتها الخامسة والأربعين وصف لأعماله المتعلقة بوضع مقاييس أوسع نطاقاً للتقدم والدعم الذي قدّمه إلى العملية الحكومية الدولية خلال عام ٢٠١٣. وخلال عام ٢٠١٤، اضطلع الفريق بالأنشطة التالية:

(أ) في آذار/مارس ٢٠١٤، أحال رئيس اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة رسمياً خلاصة وافية تتضمن ٢٩ ملاحظة إحصائية إلى رئيسي الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة باعتبارها مساهمة في المداورات بشأن أهداف التنمية المستدامة. وقد قام بإعداد هذه الملاحظات الإحصائية، تحت رعاية الفريق، خبراء من عدد كبير من المكاتب الإحصائية الوطنية والمنظمات الدولية، بتوجيه وتنسيق من شعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة؛

(ب) في آذار/مارس ونيسان/أبريل ٢٠١٤، قدم فريق أصدقاء الرئيس تعليقات على الاقتراح المقدم من شبكة حلول التنمية المستدامة^(١) بشأن المؤشرات وتقييمها أولاً

(١) أعرب فريق أصدقاء الرئيس في رده على الاقتراح المقدم من شبكة حلول التنمية المستدامة بشأن المؤشرات عن تقديره للمبادرة المفيدة للغاية والجيدة التوقيت التي طرحتها الشبكة في العملية التكرارية المتعلقة بالوصول إلى مجموعة من مؤشرات التنمية المستدامة لأغراض الرصد في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

للمؤشرات المقترحة البالغ عددها ١٠٠ مؤشر من حيث قابلية القياس، استنادا إلى مشاوره مع أعضاء الفريق والمنظمات الدولية؛

(ج) في حزيران/يونيه ٢٠١٤، قدم فريق أصدقاء الرئيس إلى رئيسي الفريق العامل المفتوح باب العضوية توفيقا بين المؤشرات المتاحة والأهداف الواردة في المسودة الأولى التي أعدها الفريق العامل، وتقييما لمدى توافر البيانات على نطاق واسع لهذه المؤشرات في البلدان^(٢). وقد استندت هذه المساهمة جزئيا على عمل فريق أصدقاء الرئيس بشأن الاقتراح المقدم من شبكة حلول التنمية المستدامة بشأن المؤشرات؛

(د) خلال أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، قام فريق أصدقاء الرئيس بوضع واختبار دراسة استقصائية من أجل: (أ) استكمال الخلاصة الوافية للممارسات الوطنية فيما يتعلق بوضع مقاييس للتقدم أوسع نطاقا؛ (ب) الحصول على المعلومات المتصلة بتوافر البيانات اللازمة لمؤشرات قياس أهداف التنمية المستدامة والأهداف الموضوعية الـ ١٠٧ المرتبطة بها التي اقترحها الفريق العامل المفتوح باب العضوية^(٣). وقد أرسلت هذه الدراسة الاستقصائية في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر إلى جميع البلدان.

باء - نتائج أعمال الفريق العامل المفتوح باب العضوية وعمليات أخرى نحو وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

٣ - وفقا للوثيقة الختامية للمؤتمر المعقود في عام ٢٠١٢، أنشئ الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ لإعداد اقتراح بشأن أهداف التنمية المستدامة لتنظر فيه الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين (انظر القرار

(٢) وفقت الوثيقة بين مجموعات المؤشرات المختارة (الأهداف الإنمائية للألفية، وموجز الملاحظات الإحصائية، ومؤشرات التنمية المستدامة، وشبكة حلول التنمية المستدامة) مع الأهداف الواردة في المسودة الأولى للفريق العامل المفتوح باب العضوية، وتقييم مدى إتاحة البيانات المتعلقة بهذه المؤشرات على نطاق واسع في البلدان. وقد اضطلع بالتقييم في فترة زمنية قصيرة، وبالتالي لم يأخذ في الاعتبار سوى عدد محدود من البلدان، أغلبها من البلدان المتقدمة النمو. وعلاوة على ذلك، لا يمثل التحليل تقييما لإمكانية قياس فرادى الأهداف ولم يكن المقصود به أن يكون تحليلا شاملا لجميع البيانات والمؤشرات المتاحة.

(٣) لا يعني اختيار مجموعات المؤشرات المستخدمة لهذه العملية أي حكم من جانب فريق أصدقاء الرئيس المعني بوضع مقاييس للتقدم أوسع نطاقا أو شعبة الإحصاءات بشأن المؤشرات أو مجموعات المؤشرات التي ينبغي اختيارها لقياس أهداف محددة. وعلاوة على ذلك، إذا لم تكن هناك مؤشرات مدرجة تحت هدف محدد، فإن ذلك لا يعني بأي حال أنه لا يوجد مؤشر أو أنه من الصعب وضع ذلك المؤشر - وإنما يعني أن مجموعات المؤشرات التي جرى تحليلها لم تتضمن مؤشرا يتوافق مع هذا الهدف. وللإطلاع على مزيد من التفاصيل، انظر التذييل ٢ للاستبيان، وعنوانه: ملاحظة عن اختيار المؤشرات المدرجة في الاستبيان.

٢٨٨/٦٦، المرفق، الفقرة ٢٤٨) من خلال عملية تقودها الدول الأعضاء. وأشارت الوثيقة الختامية للمؤتمر المعقود في عام ٢٠١٢ أيضاً إلى أنه ينبغي أن تكون أهداف التنمية المستدامة محدودة العدد وطموحة ويسهل التعريف بها؛ وينبغي لها أن تعالج بطريقة متوازنة أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة جميعها؛ وأن تتسق مع خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأن تدمج فيها (المرجع نفسه، الفقرتان ٢٤٦ و ٢٤٧). واعتمد الفريق العامل في نهاية دورته الثالثة عشرة، المعقودة في ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١٤، وثيقته الختامية (انظر A/68/970)، التي تتضمن ١٧ هدفاً و ١٦٩ غاية واحتتم بذلك أعماله. وفي ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، اتخذت الجمعية العامة إجراءً رسمياً بشأن اقتراح الفريق العامل المتعلق بأهداف التنمية المستدامة. ورحبت الجمعية العامة بالتقرير وقررت أن يكون اقتراح الفريق العامل المفتوح باب العضوية هو "الأساس الرئيسي الذي يستند إليه إدماج أهداف التنمية المستدامة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، مع التسليم بأنه سيُنظر في مدخلات أخرى في عملية التفاوض الحكومية الدولية في الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة".

٤ - وفي الوثيقة الختامية المنبثقة عن الاجتماع الخاص المتعلق بمتابعة الجهود التي بذلت من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، الذي عقده رئيس الجمعية العامة في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، اتفقت الدول الأعضاء على عقد مؤتمر قمة رفيع المستوى في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ (قرار الجمعية العامة العامة ٦٨/٦، الفقرة ٢٦) لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وبالتالي، فإن المرحلة النهائية من المشاورات الحكومية الدولية بشأن الخطة المذكورة ستبلغ أوجها خلال الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة. ودُعي الأمين العام إلى أن يقدم قبل نهاية العام ٢٠١٤ تقريراً يدمج فيه جميع المساهمات المتاحة حتى ذلك الحين ليكون بمثابة مساهمة في المفاوضات الحكومية الدولية التي ستنتقل في بداية الدورة التاسعة والستين (المرجع نفسه، الفقرة ٢٥).

ثانياً - استعراض الأنشطة المتعلقة بمواضيع محددة

٥ - في ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٤، أنشأ الأمين العام فريق الخبراء الاستشاري المستقل المعني بتسخير ثورة البيانات لأغراض التنمية المستدامة لإسداء المشورة، كمساهمة في تقريره التوليقي، بشأن سبل سد ثغرات البيانات وتعزيز القدرات الإحصائية الوطنية، ولتقييم الفرص الجديدة المرتبطة بالابتكار، والتقدم التقني، وموجة مقدمي البيانات الجدد من القطاعين العام والخاص، وللاستفادة من ثورة البيانات لتحقيق التنمية المستدامة. وضم الفريق في عضويته أيضاً خمسة من رؤساء المكاتب الإحصائية الوطنية، منهم عضوان في فريق

أصدقاء الرئيس، يسهمون بأرائهم وخبراتهم بوصفهم منتجين لإحصاءات رسمية ويسهمون في الأنشطة الجارية المتصلة بمصادر البيانات الجديدة والابتكارات الأخرى^(٤).

٦ - ويدعو فريق الخبراء الاستشاري إلى اضطلاع الأمم المتحدة بدور قيادي قوي ويوصي باستخدام ثورة البيانات لا لرصد التقدم المحرز فحسب، وإنما أيضاً لتحقيق التنمية المستدامة ومعالجة أوجه التفاوت المتزايدة في إمكانية الاطلاع على البيانات واستخدامها. ويوصي الفريق الاستشاري بإنشاء تيار تمويلي جديد لبناء القدرات الإحصائية، وتعبئة الموارد المحلية والخارجية، وتعزيز دور المكاتب الإحصائية الوطنية في مهمتها التنسيقية. ويوصي الفريق الاستشاري أيضاً بإنشاء آلية لتبادل التكنولوجيا والابتكارات. ويوصي الفريق كذلك بإقامة شراكة عالمية لبيانات التنمية المستدامة، من أجل تعبئة وتنسيق الإجراءات والمؤسسات اللازمة لخدمة التنمية المستدامة، بما في ذلك إنشاء "منتدى عالمي لبيانات التنمية المستدامة". ويسلط الفريق الاستشاري الضوء في تقريره على ضرورة وجود "توافق آراء عالمي بشأن البيانات" من أجل اعتماد مبادئ بشأن المعايير القانونية والتقنية والإحصائية والمعايير المتعلقة بالخصوصية والمعلومات الجغرافية المكانية التي تيسر الانفتاح وتبادل المعلومات مع تعزيز وحماية حقوق الإنسان. فالبيانات تمثل دعامة أساسية لتنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ لكونها أساس صنع القرار القائم على أدلة والمساءلة. وثورة البيانات اللازمة هي مسؤولية مشتركة للحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية والقطاع الخاص والمجتمع المدني. ومن ثم فإن اللجنة الإحصائية مدعوة لمناقشة توصيات الفريق واتخاذ ما يلزم من إجراءات بشأنها^(٥).

٧ - ويقوم الفريق العامل المعني باستخدام البيانات الضخمة لأغراض الإحصاءات الرسمية بتقديم تقريره إلى اللجنة (E/CN.3/2015/4)، وتقديم مقترحات بشأن سبل المضي قدماً بعمله. وفي السياق نفسه، قام مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين في عام ٢٠١٠ بإنشاء الفريق الرفيع المستوى المعني بتحديث إنتاج الإحصاءات وخدماتها. ومعروض على اللجنة أيضاً تقرير عن الأعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي المعني بخطة التحول في مجال الإحصاءات الرسمية الذي سيعقد في نيويورك يومي ١٥ و ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ (E/CN.3/2015/5). ويتضمن تقرير أعده البنك الدولي (E/CN.3/2015/10) عن تحسين استقصاءات الأسر المعيشية نظرة عامة عن المسائل المتعلقة بتوافر البيانات المستقاة من الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية

(٤) ينبغي الإشارة في هذا السياق إلى أن فريق الخبراء الاستشاري المستقل المعني بتسخير ثورة البيانات لأغراض التنمية المستدامة قد وافق على التوصل إلى إجماع على الموجز التنفيذي، مع التسليم بوجود حالات يتعذر فيها التوصل إلى اتفاق بين جميع أعضاء الفريق بشأن فقرات أو جمل بعينها في التقرير.

(٥) انظر مذكرة الأمين العام عن المسائل الناشئة (E/CN.3/2015/3) التي يجيل بها تقرير فريق الخبراء الاستشاري المستقل المعني بتسخير ثورة البيانات لأغراض التنمية المستدامة.

وجودها وإمكانية الحصول عليها في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل ويقدم مجموعة من التوصيات لتحسينها. ويقترح تقرير كابو فيردي عن الإحصاءات المتعلقة بالحوكمة والسلام والأمن (انظر E/CN.3/2015/17)، المعروض أيضا على اللجنة، إنشاء فريق مدينة برايا المعني بإحصاءات الحوكمة. ويتضمن تقرير فريق الخبراء المعني بتكامل المعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية معلومات عن النتائج الرئيسية التي انتهت إليها الاجتماعات الأخيرة، واستعراض برنامج عمله، ووضع خطط لتحقيق التقدم في المستقبل (E/CN.3/2015/37). وللمساعدة على ضمان أن تخدم ثورة البيانات خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، أطلقت الشراكة في مجال الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين مشروعا عنوانه "توفير المعلومات اللازمة لثورة بيانات"^(٦). وخلال الاجتماع الذي عقده فريق أصدقاء الرئيس في آذار/مارس ٢٠١٤^(٧)، حُدِّدَت مسائل قياس التفاوت وتصنيف البيانات ومؤشرات القدرة الإحصائية^(٨) باعتبارها مسائل مهمة ينبغي متابعة دراستها.

٨ - ونفذت أيضا أنشطة تتعلق بمصادر البيانات الأساسية، مثل الجولة الجديدة لتعدادات السكان والمساكن التي تقودها شعبة الإحصاءات، ومقترح منظمة الصحة العالمية بوضع برنامج لتعزيز سجل الأحوال المدنية والإحصاءات الحيوية في البلدان النامية، واستخدام السجلات التجارية ومصادر البيانات الإدارية، وتوصيات مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين بشأن الإحصاءات المتعلقة بتغير المناخ، وأعمال المتابعة الرامية إلى إعداد مجموعة من المؤشرات المتصلة بتغير المناخ، وتقرير لجنة الخبراء المعنية بالحاسبة البيئية - الاقتصادية (E/CN.3/2015/13) الذي تناقش فيه اللجنة المساهمة التي يمكن أن يقدمها نظام الحاسبة البيئية والاقتصادية في رصد أهداف التنمية المستدامة والأنشطة الجارية في مجالات محددة عديدة أخرى (انظر E/CN.3/2015/1)، وهي ذات صلة وثيقة للغاية برصد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وثمة تأكيد أيضا على توفير التوجيه بشأن استخدام مصادر الاستقصاء والإدارة وربطها بتحسين قياس وتحليل التفاوتات الاقتصادية، وقد ورد ذلك في الإطار الخاص بمنظمة

(٦) يُعنى المشروع الذي أطلقته الشراكة في مجال الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين بعنوان "توفير المعلومات اللازمة لثورة بيانات" بتقييم الاحتياقات في نحو ٣٠ بلدا فيما يتعلق بإنتاج واستخدام بيانات التنمية. ويمكن الاطلاع على نتائج التحليل القطري المقارن ودراسات الحالة في الموقع الشبكي:

www.paris21.org and <http://datarevolution.paris21.org/the-project>

(٧) كان هذا الاجتماع لفريق أصدقاء الرئيس هو الوحيد الذي تم وجها لوجه. وبخلاف ذلك، كانت جميع الأعمال تنفذ إلكترونيا.

(٨) فيما يتعلق بإبلاغ القدرات الإحصائية، يتعهد البنك الدولي بنشرة للقدرات الإحصائية توفر معلومات عن مختلف جوانب النظم الإحصائية الوطنية للبلدان النامية، بما في ذلك مؤشر قطري للقدرات الإحصائية.

التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي للإحصاءات المتعلقة بالتوزيع المشترك لدخل الأسر المعيشية واستهلاكها وثروتها، وفي التقرير المصاحب له بشأن توجيهات المنظمة في مجال الإحصاءات الجزئية المتعلقة بثروة الأسر المعيشية. وفي المجال الجديد المتعلق بالشعور الذاتي بالرفاهية، تُشكّل توجيهات المنظمة بشأن قياس الشعور الذاتي بالرفاهية مرجعا أساسيا. كما تمثل أنشطة فريق أصدقاء الرئيس المعني بتنفيذ المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية مساهمة هامة (انظر E/C.3/2015/18). وقد شرع النظام الإحصائي الأوروبي في استعراض وتحديث واسع النطاق بغرض تحقيق تحسينات نوعية ومكاسب في الكفاءة تغتنم الفرص التي يتيحها التحول الرقمي ومصادر البيانات الناشئة^(٩).

ثالثا - خريطة طريق لإعداد وتنفيذ إطار المؤشرات والرصد للأهداف والغايات الواردة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ (خريطة الطريق الأولية لرصد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥)

ألف - إعداد إطار للمؤشرات والرصد وآليات الإبلاغ لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

٩ - اللجنة الإحصائية هي الكيان الرائد في النظام الإحصائي العالمي ومركز التنسيق الحكومي الدولي لإعداد واستعراض المؤشرات المستخدمة في منظومة الأمم المتحدة، على النحو المبين في الفقرة ٣١ من قرار الجمعية العامة ٥٧/٢٧٠ ب.أ. وما فتئت اللجنة توفر، منذ البداية، التوجيه والقيادة في رصد التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وستقوم اللجنة وآليات عملها بقيادة وتوجيه الاستجابة للاحتياجات الإحصائية الناشئة عن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وتمثل اللجنة تحديدا المنتدى التقني لإعداد وتنفيذ إطار المؤشرات والرصد وآليات الإبلاغ بشأن أهداف وغايات خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥^(١٠).

١٠ - وسيضم إطار المؤشرات مؤشرات لرصد التقدم العالمي المحرز بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ والإبلاغ عنه. وقد يستخدم الرصد الوطني والإقليمي مؤشرات إضافية. ويتمثل أساس إطار المؤشرات هذا في الأهداف والغايات التي اقترحها الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالتنمية المستدامة، وفي نتائج عملية الجمعية العامة المتعلقة بخطة التنمية

(٩) تقع النوعية والأنماط الجديدة للتعاون وأهمية النشر وإشراك المستخدم في تحقيق تحسينات مستمرة في صميم "رؤية ٢٠٢٠" الخاصة بالنظام الإحصائي الأوروبي.

(١٠) ثمة منتديات إحصائية عالمية أخرى مسؤولة عن العمل في مجالات إحصائية محددة، وهي ممثلة في اللجنة الإحصائية وآليات عملها من خلال المنظمات الأعضاء المعنية.

لما بعد عام ٢٠١٥، والتي ستُختتم بعقد مؤتمر قمة رفيع المستوى في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥^(١١).

١١ - وفيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية، تولّى العمل بشأن المؤشرات فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية، الذي يتكون من ممثلي وكالات دولية ومنظمات إقليمية ونظم إحصائية وطنية. واضطلع الفريق بمسؤولية الرصد العالمي والإقليمي للتقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويُقترح إنشاء آلية عمل ماثلة، تشمل جميع أصحاب المصلحة، لإعداد وتنفيذ إطار مؤشرات خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ (انظر المرفق الأول بهذا التقرير بشأن الاختصاصات المقترحة لفريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة). أما أفرقة الرصد العالمية القائمة، المكونة عموماً من ممثلي النظم الإحصائية الوطنية وخبراء الوكالات الدولية والمعنية بمؤشرات محددة، فستسهم في عمل فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة. وإضافة إلى ذلك، ستتشكل أفرقة رصد عالمية جديدة لجمع شمل الخبراء الوطنيين والدوليين بغرض اختيار وتعريف مؤشرات رصد التقدم المحرز في المجالات الجديدة والناشئة التي تغطيها الأهداف والغايات الجديدة^(١٢).

١٢ - وفي شباط/فبراير ٢٠١٥، تنظم شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة اجتماع فريق خبراء تشارك فيه الدول الأعضاء والوكالات المتخصصة لمناقشة مختلف الجوانب المتصلة بإعداد وتصميم إطار المؤشرات. ويُتوقع من فريق أصدقاء الرئيس، الذي اضطلع بدور

(١١) يشير مصطلح "إطار المؤشرات" إلى الفكرة القائلة بأنه ينبغي وجود مجموعة منسجمة من المؤشرات تعالج مقتضيات الخطة التنموية لما بعد عام ٢٠١٥. ويستتبع العمل بشأن إطار المؤشرات انتقاء مؤشرات ملائمة ووصف الروابط فيما بينها. وتمثل خطوة هامة أخرى في تقييم المفاهيم الواردة في الغايات التي يتعين قياسها.

(١٢) يتمثل إسهام بالغ الأهمية ونقطة بدء للعمل بشأن إطار المؤشرات في موجز الملاحظات الإحصائية المقدمة إلى الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة، الذي يوفر معلومات عن جوانب القياس المتصلة بالمسائل التسع والعشرين التي ناقشها الفريق العامل المفتوح باب العضوية خلال جلسات التقييم الثماني الأولى التي عقدها، والذي جرت صياغته بالتعاون مع أعضاء فريق أصدقاء الرئيس والمنظمات الدولية الممثلة في لجنة تنسيق الأنشطة الإحصائية وفريق الدعم التقني. وتوفر الملاحظات الإحصائية معلومات عن الأدوات المفاهيمية والمنهجية، والمؤشرات ومقتضيات البيانات القائمة والجديدة، والتحديات والقيود المتعلقة بفرادى المسائل. وهذه الملاحظات متاحة على الموقع <http://unstats.un.org/unsd/statcom/doc14/BG-FOC-Broader-measures.pdf>. بيد أنه يتعين الإقرار بأن الملاحظات الإحصائية تستند إلى مرحلة مبكرة من مناقشات الفريق العامل المفتوح باب العضوية، ومن ثم فإنها قد لا تعكس بشكل مكتمل مقتضيات القياس المتعلقة بالأهداف والغايات النهائية التي اقترحها الفريق العامل المفتوح باب العضوية.

رئيسي في العمل التحضيري لاجتماع فريق الخبراء هذا، أن يسهم بخبرته، خصوصا فيما يتعلق بالصلة المفاهيمية بين إطار المؤشرات وفكرة القياسات الأوسع نطاقا. وسيُقدّم تقرير عن هذا الاجتماع كوثيقة معلومات أساسية إلى الدورة السادسة والأربعين للجنة الإحصائية، في آذار/مارس ٢٠١٥.

١٣ - وتُتّرح المبادئ التالية بشأن تصميم إطار المؤشرات كأساس للمناقشات:

(أ) ينبغي أن تراعى في تصميم إطار المؤشرات حسب الاقتضاء مجموعات المؤشرات القائمة والمتفق عليها والمقترحات المتعلقة بإعداد مجموعات جديدة من المؤشرات، سواء جاءت من مبادرات الرصد القائمة أو الاتفاقات الدولية أو الأطر المفاهيمية أو المشاورات المواضيعية أو غيرها من الجهود، وأن يراعى كذلك أساسها المفاهيمي.

(ب) ينبغي النظر في المسائل المفاهيمية الخمس المتمثلة فيما يلي: '١' العالمية؛ '٢' الشمول^(١٣)؛ '٣' نطاق خطة التنمية؛ '٤' أوجه الترابط والمسائل الشاملة لعدة قطاعات؛ '٥' مراعاة الوسائل في مقابل الغايات والتركيز على النتائج المحدية، على النحو الوارد في موجز الملاحظات الإحصائية تحت عنوان المسائل المفاهيمية.

(ج) ينبغي مناقشة الأساس المفاهيمي لإطار المؤشرات وتوضيحه حسب الاقتضاء. وتوفر توصيات مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين بشأن قياس التنمية المستدامة، التي استعرضتها ووافقت عليها عملية حكومية دولية، نقطة بدء مفيدة للدوائر الإحصائية. وتمثل الوثيقة الختامية لمؤتمر التنمية المستدامة، المعقود في عام ٢٠١٢، المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"، والوثيقة الختامية للفريق العامل المفتوح باب العضوية الأساس المفاهيمي من منظور سياسي، الذي ينبغي أن يُجسّد إطار المؤشرات ويستجيب له. ويُتّرح كخطوة أولى وضع خريطة تقارن ما بين غايات الفريق العامل المفتوح باب العضوية وتحليلها فيما يتعلق بالأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة (الاقتصادي والاجتماعي والبيئي) وتوصيات مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين بغرض تحديد أوجه الترابط والتداخل والفجوات.

١٤ - وينبغي أيضا أن يراعى تصميم إطار المؤشرات التفاوت الكبير بين قدرات النظم الإحصائية الوطنية، خصوصا في البلدان النامية، والطموح المتمثل في الإبلاغ عن مجموعة أوسع كثيرا من المؤشرات، عند مستوى أعلى كثيرا من التصنيف، مقارنة بالأهداف الإنمائية للألفية.

(١٣) تُفهم مسألة الشمول على أنها تشير أيضا إلى مسألتي عدم التساوي وعدم التمييز.

١٥ - وقد نوقشت معايير اختيار المؤشرات الفردية في منتديات مختلفة في الماضي والحاضر. وينبغي الجمع بين هذه المعايير واستعراضها ومراجعتها حسب الاقتضاء. وعلى سبيل المثال، اقترح أن تكون المؤشرات: محددة، وقابلة للقياس، ويمكن تحقيقها بطريقة فعالة من حيث التكلفة، وذات صلة بالبرنامج، ومتاحة في التوقيت المناسب. وفي سياق رصد فترة ما بعد عام ٢٠١٥ على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني، تجدر الإشارة إلى أن المؤشرات قد لا تنطبق كلها بصورة متساوية على جميع مستويات الرصد واتخاذ القرار، وأنه ينبغي دوماً النظر في مدى ملاءمتها للغرض. وينبغي النظر أيضاً في المراجع القائمة التي ظهرت في الآونة الأخيرة وتحتوي معايير لاختيار المؤشرات^(١٤). وينبغي للملاحظات الإحصائية التي زُوِّد بها الفريق العامل المفتوح باب العضوية أن تُشكّل نقطة بداية لمناقشة المؤشرات في مجالات محدّدة، إذ إنها تمثل جرداً للمعلومات المتعلقة بالقابلية للقياس في تلك المجالات التي جمّعت بمشاركة واسعة من أعضاء فريق أصدقاء الرئيس والمنظمات ذات الصلة^(١٥).

١٦ - وتستند آلية الرصد العالمي للتقدم المحرز نحو الأهداف الإنمائية للألفية من خلال فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية إلى نظام للوكالات المتخصصة (الراعية) التي توفر مجاميع عالمية وإقليمية وبيانات قطرية بشأن المؤشرات ضمن مجالات خبرتها المختلفة. ويجري تصنيف البيانات إلى بيانات قطرية، أو بيانات قطرية معدلة، أو بيانات تقديرية أو نموذجية أو بيانات رصد عالمية^(١٦). ومن المتوقع أن يجري أيضاً اتباع نظام الوكالات الراعية إلى حد كبير في رصد فترة ما بعد عام ٢٠١٥، مع وجود عدد أكبر من الوكالات المتخصصة المساهمة بسبب النطاق الأوسع للخطة. وينبغي للوكالات الراعية المختلفة تحديث منبر الإبلاغ العالمي بالتزامن مع إصدار بيانات محدّثة وجديدة. وينبغي

(١٤) الدروس المستفادة من رصد الأهداف الإنمائية للألفية من منظور إحصائي، تقرير فريق العمل المعني بالدروس المستفادة من رصد الأهداف الإنمائية للألفية التابع للفريق المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية (آذار/مارس ٢٠١٣)؛ تقرير فريق عمل الأمم المتحدة بشأن الإحصاءات والمؤشرات لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛ توصيات مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين بشأن قياس التنمية المستدامة (٢٠١٤)؛ إطار المؤشرات والرصد لأهداف التنمية المستدامة، إطلاق ثورة من البيانات من أجل أهداف التنمية المستدامة، تقرير مقدم من مجلس قيادة شبكة حلول التنمية المستدامة (ورقة عمل منقحة، ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٤).

(١٥) مثلما أشير إليه سابقاً، قد لا تعكس هذه الملاحظات بالكامل احتياجات القياس المتعلقة بالأهداف والغايات التي وافق عليها الفريق العامل المفتوح باب العضوية، إذ إنها تستند إلى مرحلة سابقة من المناقشات.

(١٦) انظر *A World that Counts*، تقرير أعده فريق الخبراء الاستشاري المستقل الخاص بالأمم المتحدة والمعني بتسخير ثورة البيانات لأغراض التنمية المستدامة، الحاشية vi.

تعريف واتباع معايير الجودة، بالأخص فيما يتعلق بتوفير البيانات الفوقية واستعراض البيانات. ومن المتوقع أن تصدر إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية تقريرا إحصائيا سنويا عن التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف وغايات ما بعد عام ٢٠١٥، وذلك في وقت ملائم بحيث تستنير به المناقشات السياسية خلال العملية الحكومية الدولية. وستضطلع أيضا آليات الإبلاغ الإقليمية (من خلال اللجان الإقليمية والمنظمات الإقليمية) بدور هام في تيسير الإبلاغ على الصعيد الإقليمي، مع مراعاة الأولويات الإقليمية وكفالة وجود صلة بين الصعيدين الوطني والعالمي.

١٧ - وينبغي للرصد العالمي والإقليمي لفترة ما بعد عام ٢٠١٥ أن يستند إلى أبعد حد ممكن^(١٧) إلى البيانات الوطنية القابلة للمقارنة والموحدة وآليات الإبلاغ الوطنية، على نحو يُقر ويعزّز وظيفة التنسيق التي تضطلع بها المكاتب الإحصائية الوطنية أو غيرها من المؤسسات الوطنية المنوط بها ولاية تنسيقية. وينبغي بذل جهود لسد ثغرة البيانات عن طريق تعزيز القدرة الإحصائية الوطنية وتحسين آليات الإبلاغ. ويجب على المنظمات الدولية دعم هذه الجهود من أجل توحيد المؤشرات وفقا للمبادئ التوجيهية الدولية وكفالة الامتثال. وسيكون من اللازم كفالة التعاون الوثيق بين الوكالات المتخصصة المسؤولة عن الرصد العالمي والنظم الإحصائية الوطنية واللجان الإقليمية والمنظمات الإقليمية ذات الصلة، وذلك بوجه خاص من أجل فهم وتسوية الاختلافات بين البيانات الوطنية والتقديرات الصادرة على الصعيد الدولي، والتي ينبغي تقليلها إلى الحد الأدنى أو تفسيرها بوضوح على نحو يكفل الشفافية الكاملة. وينبغي، إضافة إلى ذلك، استكشاف مصادر البيانات الجديدة ومنهجيات وتكنولوجيات جمع البيانات الجديدة بالتعاون مع مقدمي ومصادر البيانات من القطاع الخاص.

١٨ - وينبغي لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، بصفتها الأمانة المعنية بالرصد العالمي، أن تُنشئ منبرا يجمع سلاسل البيانات الدولية، التي تُستخدم في حساب المجاميع الإقليمية ودون الإقليمية، والبيانات الوطنية^(١٨)؛ وإعداد مقترح لإنشاء منبر لمستخدمي البيانات المتصلة بأهداف التنمية المستدامة ومنبر لتحليل وتصور البيانات المتصلة بأهداف التنمية المستدامة؛ واستكشاف إمكانيات إنشاء مستودع سحابي عالمي للإحصاء؛ واستكشاف استخدام أدوات التحليل، بالتعاون مع شركاء آخرين، لجمع وتحليل البيانات

(١٧) تصدر البيانات بشأن بعض المؤشرات، مثل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، على الصعيد العالمي فقط، وإن كانت تستند إلى البيانات الوطنية.

(١٨) يستند الإبلاغ على الصعيد العالمي إلى المجاميع الإقليمية ودون الإقليمية. وسيُستكمل الرصد العالمي بما تجريه اللجان الإقليمية للأمم المتحدة من رصد إقليمي بالتعاون مع النظم الإحصائية الوطنية وشركاء إقليميين آخرين. ويُجَبَد أن تنضم اللجان الإقليمية إلى المنبر العالمي.

المتصلة بأهداف التنمية المستدامة؛ وإعداد أداة مفتوحة لمتابعة التقدم المحرز بشأن أهداف التنمية المستدامة، بالتفاعل أيضا مع منتجي ومقدمي البيانات غير الرسمية.

١٩ - وينبغي أيضا أن يراعى في تصميم إطار المؤشرات والرصد وآليات الإبلاغ مختلف آليات المساءلة التي يتعين إنشاؤها لخطّة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي.

باء - التقييم الأولي للاحتياجات من البيانات والثغرات فيها، وقائمة جرد للمقاييس الأوسع نطاقا

٢٠ - بناء على الاقتراح المقدم من الفريق العامل المفتوح باب العضوية، من المتوقع أن يكون هناك عدد من الأهداف والغايات أكبر كثيرا مقارنة بالأهداف الإنمائية للألفية. وهي تشمل الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، وهي البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، مع مراعاة المسائل الشاملة من قبيل الحوكمة وحقوق الإنسان وتمكين المرأة وعدم المساواة. كما يتضمن العديد من الأهداف المقترحة عددا من الأهداف الفرعية، مع العديد من الغايات المضمنة فيها، مما يتطلب عددا كبيرا من المؤشرات لأغراض الرصد. وعلاوة على ذلك، لا يتوافر حاليا تصنيف المؤشرات الإحصائية المطلوب حسب السن ونوع الجنس والجغرافيا والدخل والإعاقة، في جملة أمور، بالنسبة للعديد من المجالات الإحصائية، وذلك على الرغم من أن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ تنوحي عدم التخلي عن أي شخص أو مجموعة. وبشكل عام، خلص فريق أصدقاء الرئيس في تقريره السابق المقدم إلى اللجنة إلى أن رصد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، كما يتجلى حاليا في الأهداف والغايات التي اقترحتها الفريق العامل المفتوح باب العضوية، سوف يطرح تحديا كبيرا حتى على أكثر النظم الإحصائية تطورا. وتواجه النظم الإحصائية في العديد من البلدان النامية صعوبات كبيرة لتمثل للمتطلبات الجديدة المتوقعة.

٢١ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، بدأ فريق أصدقاء الرئيس دراسة استقصائية عن توافر البيانات بالنسبة لبعض المؤشرات التي يمكن استخدامها لرصد التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وما يتصل بذلك من غايات موضوعية، يبلغ عددها ١٠٧ غايات، اقترحتها الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة في ١٩ تموز/يوليه ٢٠١٤^(١٩). وتهدف الدراسة الاستقصائية إلى إبلاغ المكاتب الإحصائية الوطنية

(١٩) استبعد من الدراسة الاستقصائية الهدف ١٧ والغايات المتعلقة بوسائل التنفيذ لأنه لا يتسنى رصدها على الصعيد الوطني بنفس الدرجة، وكان من أن شأها أن تزيد طول الاستبيان الطويل بالفعل.

باحياجات الرصد المتوقعة الجديدة المحتملة، والبدء في تقييم الثغرات في البيانات، والاحتياجات من أجل بناء القدرات. وبحلول ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، رد ما مجموعه ٦٧ بلدا على الدراسة الاستقصائية في الوقت المناسب لإدراج ردودها في هذا التقرير، بما في ذلك ١٥ (من أصل ٨٣) من الاقتصادات المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل في الشريحة الدنيا، و ٢٢ (من أصل ٥٥) من الاقتصادات المتوسطة الدخل في الشريحة العليا، و ٣٠ (من أصل ٧٥) من الاقتصادات المرتفعة الدخل. ويتبين من إجراء تقييم أولي للنتائج أنه، بالنسبة لجميع الغايات الواردة ضمن الأهداف ٣ (الصحة والرفاهية)، و ٥ (المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة)، و ٧ (سبل الحصول على الطاقة)، أبلغ ما لا يقل عن ٦٠ في المائة من البلدان أنها تجمع بيانات حاليا عن مؤشر واحد على الأقل يمكنه قياس الغاية. وأيضا، بالنسبة لمعظم الغايات في إطار الأهداف ١ (الفقر)، و ٢ (الجوع والأمن الغذائي وتحسين التغذية والزراعة المستدامة)، و ٤ (التعليم)، و ٦ (المياه والصرف الصحي)، و ٨ (النمو الاقتصادي والعمالة وتوفير العمل اللائق)، و ٩ (البنية التحتية والتصنيع والابتكار)، أبلغ ما لا يقل عن ٦٠ في المائة من البلدان التي ردت على الدراسة الاستقصائية بأنها لديها البيانات الأساسية لمؤشر واحد على الأقل يمكن أن يستخدم في قياس الغاية (اختيرت نقطة ٦٠ في المائة المرجعية لأنها تبين أن أغلبية واضحة من البلدان أشارت إلى تقديم بيانات عن مؤشر واحد على الأقل يمكن استخدامها لقياس الغايات المعنية). ومع ذلك، أبلغ عدد أقل من البلدان عن توافر البيانات بالنسبة للمؤشرات المتصلة بالغايات المحددة في إطار الأهداف الأخرى^(٢٠) وينبغي التأكيد على أن هذه النتائج تدل فقط على وجود البيانات دون تحديد توقيت ووتيرة جمع البيانات وتصنيفها. وعلاوة على ذلك، فإن الدراسة الاستقصائية لم تتمكن من تقديم معلومات عن مصادر البيانات المستخدمة لكل من المؤشرات المدرجة. وأيضا، قد تكون هناك مشاكل تتعلق بالامتثال للمعايير الدولية و/أو مسائل أخرى متصلة بنوعية البيانات، وذلك استنادا إلى تجربة الرصد السابقة، لا سيما في سياق الأهداف الإنمائية للألفية. ويُقدّم تحليل كامل لنتائج الدراسة الاستقصائية، يتضمن الردود الواردة حتى نهاية كانون الثاني/يناير، إلى اللجنة كوثيقة معلومات أساسية.

٢٢ - وفي الدورة الخامسة والأربعين للجنة، قدم فريق أصدقاء الرئيس موجزا جزئيا للمقاييس الأوسع نطاقا للتقدم المحرز كوثيقة معلومات أساسية. وفي ١٤ تشرين

(٢٠) كثيرا ما لا تكون مؤشرات المجالات الجديدة، مثلما هو الحال في إطار الهدف ١٦، مدرجة في إنتاج بيانات النظم الإحصائية العادية، غير أن ذلك لا يعني أن قياس مؤشرات الغايات في إطار هذا الهدف أصعب من قياسها مقارنة بالغايات الواردة ضمن الأهداف الأخرى. (انظر موجز الملاحظات الإحصائية الذي يتناول مسألة قابلية القياس في مختلف المجالات).

الأول/أكتوبر ٢٠١٤، أرسل فريق أصدقاء الرئيس دراسة استقصائية إلى جميع البلدان، يطلب إليها تقديم معلومات عن أهم مبادراتها من أجل وضع مقاييس للتقدم أوسع نطاقاً تكمل الناتج المحلي الإجمالي من أجل استكمال الموجز والسماح بإجراء تحليل عبر البلدان. وسوف تعرض نتائج هذه الدراسة الاستقصائية وموجز محدث في وثيقة معلومات أساسية تُقدّم إلى اللجنة.

جيم - سد الثغرات في البيانات وبناء القدرات الإحصائية

التطورات المنهجية في مجالات محددة

٢٣ - تتسم القياسات الإحصائية في أكثر المجالات التي تشملها الأهداف والغايات المقترحة بأنها متطورة بشكل جيد^(٢١). وفي الوقت نفسه، لم تُحدد مفاهيم وتعريف إحصائية وأساليب قياس ومصادر بيانات متفق عليها على الصعيد العالمي من أجل المؤشرات تحديداً جيداً بعد في بعض المجالات وسوف تقتضي المزيد من التطوير. ومن بين هذه المجالات، مجال الحوكمة والسلام والأمن^(٢٢)، الذي يتعلق بالهدف ١٦ من أهداف الفريق العامل المفتوح باب العضوية (التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمّش فيها أحد من أجل التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات) والذي يُعرض من أجله على اللجنة الاقتراح الداعي إلى إنشاء فريق للمدن (E/CN.3/2015/17). وسيطلب أيضاً قياس عدم المساواة على نحو كاف (الهدف ١٠، الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها)، زيادة تطوير المفاهيم والتدابير الإحصائية^(٢٣). ويوضح هذان المثالان المسائل التي يمكن أن تنشأ أثناء وضع مجموعة من المؤشرات من أجل رصد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ والتي يتعين تناولها من خلال آليات مناسبة (انظر الباب الفرعي ثالثاً - دال).

(٢١) تشير هذه الجملة فقط إلى وجود مفاهيم وأساليب قياس إحصائية، ولا تشير بأي حال من الأحوال إلى قدرة البلدان على تنفيذها، مما يتطلب بذل جهود كبيرة وتقديم الدعم لا سيما في البلدان النامية. (للاطلاع على لمحة عامة عن مسائل القياسات في فرادى المجالات، انظر موجز الملاحظات الإحصائية الذي قُدّم خلال مداوات الفريق العامل المفتوح باب العضوية).

(٢٢) انظر موجز الملاحظات الإحصائية، الملاحظة الإحصائية ٢٩: منع نشوب النزاعات وبناء السلام بعد انتهاء النزاع، وتعزيز السلام الدائم وسيادة القانون والحوكمة.

(٢٣) المرجع نفسه، الملاحظة الإحصائية ٢٧: تعزيز المساواة، بما في ذلك العدالة الاجتماعية.

توصيات فريق الخبراء الاستشاري المستقل المعني بتسخير ثورة البيانات لأغراض التنمية المستدامة الذي أنشأه الأمين العام

٢٤ - يحدد التقرير النهائي لفريق الخبراء الاستشاري المستقل المعني بتسخير ثورة البيانات لأغراض التنمية المستدامة الذي أنشأه الأمين العام، الذي قُدم في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، مجموعة شاملة من التوصيات في أربعة مجالات، هي: (أ) المبادئ والمعايير؛ (ب) التكنولوجيا والابتكار والتحليل؛ (ج) القدرات والموارد؛ (د) القيادة والحوكمة^(٢٤). وفي حين أن التقرير قد وضع مسألة البيانات في الصدارة، فإنه يدعو بوجه خاص إلى الاستثمار في بناء القدرات الإحصائية لتمكين كافة البلدان من المشاركة في فوائد ثورة البيانات، وتقديم البيانات المطلوبة لرصد أهداف وغايات خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٢٥ - ويكتسب تقرير فريق الخبراء الاستشاري المستقل أهمية خاصة بالنسبة للإحصائيين الرسميين على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. وتتضمن بعض التوصيات الرئيسية التي يُشجّع الإحصائيون الرسميون على النظر فيها والتي يتعين تناولها (انظر الباب الفرعي ثالثاً - دال) ما يلي:

(أ) المبادئ والمعايير - يدعو فريق الخبراء الاستشاري المستقل إلى تحقيق "توافق عالمي في الآراء بشأن البيانات"، للسماح لجميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الخارجون على نطاق الإحصاءات الرسمية، بالاتفاق على المبادئ الأساسية التي تغطي مسائل من قبيل نوعية البيانات والانفتاح وإمكانية الاستخدام والخصوصية والحوكمة والموارد والقدرات وما إلى ذلك، وبالتعجيل بوضع واعتماد معايير إحصائية قانونية وتقنية وجغرافية مكانية ذات صلة. وفي هذا الصدد، يشير التقرير إلى أهمية الاستفادة من الجهود القائمة، بما في ذلك مبادئ الأمم المتحدة الأساسية للإحصاءات الرسمية والعمل الذي تقوم به أطراف ثالثة مستقلة.

(ب) التكنولوجيا والابتكار والتحليل - يوصي فريق الخبراء الاستشاري المستقل بإنشاء "شبكة تضم شبكات ابتكار البيانات" للتنمية المستدامة، من أجل الاستفادة من مصادر البيانات المستجدة لرصد أهداف التنمية المستدامة، ووضع نظم لتقاسم البيانات على الصعيد العالمي، وسد الثغرات في البحوث، وذلك مثلاً من أجل تطوير أدوات تحليل البيانات المتاحة علانية لإثراء عملية صنع القرار.

(٢٤) تقرير فريق الخبراء الاستشاري المستقل متاح على الرابط: <http://www.undatarevolution.org/>.

(ج) القدرات والموارد - يوصي فريق الخبراء الاستشاري المستقل بوضع مقترح بشأن تدفق تمويلي جديد وآليات تمويل مبتكرة لدعم تسخير ثورة البيانات لأغراض التنمية المستدامة، لطحها للمناقشة في المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، الذي سيعقد في أديس أبابا في تموز/يوليه ٢٠١٥. وينبغي أن يكون هذا الاقتراح قائما على تقييم للاستثمارات اللازمة لإنشاء نظام حديث لرصد التقدم المحرز صوب أهداف التنمية المستدامة، ويشمل ذلك تقديم مقترحات بشأن كيفية إدارة استخدام الأموال بفعالية تمشيا مع الأولويات الوطنية، وبطريقة تعزز الابتكار والتعاون وتحفزهما. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يشجع تخصيص الأموال على مشاركة القطاع الخاص، وتعزيز القدرات الوطنية، والنهوض بالإمام بالبيانات على الصعيد العالمي.

(د) الحوكمة والقيادة - يوصي فريق الخبراء الاستشاري المستقل أيضا بإنشاء "شراكة عالمية من أجل بيانات التنمية المستدامة"، الأمر الذي يكفل، من بين أمور أخرى، قنوات تفاعلية بين القائمين على جمع البيانات وتجهيزها واستخدامها من جميع قطاعات المجتمع، وتعزيز التنسيق وتبادل البيانات. وفي هذا السياق، ربما تضطلع أوساط الإحصاءات الرسمية بدور هام في قيادة المبادرات المحددة التي أوصى بها فريق الخبراء، من قبيل إنشاء "منتدى عالمي بشأن بيانات التنمية المستدامة" و "منتدى عالمي لمستعملي بيانات أهداف التنمية المستدامة".

تعزيز وتحديث النظم والعمليات الإحصائية

٢٦ - يتصدر تحديث النظم والعمليات الإحصائية المبادرات الحالية في الأوساط الإحصائية الدولية. وأنشأ مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين الفريق الرفيع المستوى المعني بتحديث إنتاج الإحصاءات وخدماتها المنبثق عن اللجنة الاقتصادية لأوروبا في عام ٢٠١٠ لمراقبة وتنسيق العمل الدولي فيما يتعلق بتحديث الإحصاءات^(٢٥). ويرمي الفريق الرفيع المستوى إلى تشجيع تحديث الإنتاج الإحصائي والخدمات الإحصائية استنادا إلى المعايير من أجل تحسين كفاءة عملية إنتاج الإحصاءات والقدرة على إنتاج النواتج التي تلي احتياجات المستخدمين على

(٢٥) ترد اختصاصات الفريق الرفيع المستوى على الرابط: <http://www1.unece.org/stat/>

platform/display/hlgbas/HLG+Terms+of+Reference. واعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، تتألف عضوية الفريق من رؤساء المنظمات الإحصائية الوطنية وكبار الإحصائيين في المنظمات الدولية على النحو التالي: أستراليا، وإيطاليا، وجمهورية كوريا، وسلوفينيا، والمكسيك، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، واللجنة الاقتصادية لأوروبا.

نحو أفضل. ومن بين الأنشطة الرئيسية التي يضطلع بها الفريق الرفيع المستوى وضع هيكل موحد لإنتاج الإحصاءات^(٢٦)، وهو يعكف حالياً على تعزيز عملية تنفيذ الخدمات الممتثلة للهيكل الموحد بالنسبة لجميع أجزاء عملية الإنتاج الإحصائي^(٢٧). كما أن الفريق الرفيع المستوى قد شرع في تنفيذ مشروع بشأن استخدام مصادر البيانات الضخمة للإحصاءات الرسمية، بهدف توفير التوجيه للمنظمات الإحصائية بشأن المسائل الاستراتيجية والمنهجية الرئيسية التي تطرحها البيانات الضخمة على الإحصاءات الرسمية.

٢٧ - وحدد تقرير الأمين العام عن "البيانات الضخمة وتحديث النظم الإحصائية"، المقدم إلى اللجنة الإحصائية في دورتها الخامسة والأربعين^(٢٨)، الإجراءات اللازمة للسماح للنظم الإحصائية الوطنية بالتصدي للتحديات التي يطرحها نشوء البيانات الضخمة. وأوصى التقرير، من بين أمور أخرى، بما يلي: (أ) إجراء بحوث أكثر منهجية للسماح باستخدام مصادر البيانات الضخمة للإحصاءات الرسمية؛ (ب) استثمار الموارد لتعزيز الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات وقدراتها من أجل تجهيز البيانات الضخمة؛ (ج) اتخاذ أنشطة بناء القدرات وتدريب الموارد البشرية للحصول على موظفين يتمتعون بالمهارات المناسبة وتطويرهم (مثل علماء البيانات)^(٢٩)؛ (د) إنشاء إطار قانوني للوصول إلى البيانات الضخمة واستخدامها، داخل الوكالات الحكومية ومن القطاع الخاص على حد سواء، بما في ذلك إطار للخصوصية يحدد القواعد الأساسية لكيفية الجمع بين مجموعات البيانات الضخمة وحمايتها وتقاسمها وعرضها وتحليلها والإبقاء عليها.

٢٨ - وفي أعقاب القرار الذي اتخذته اللجنة، أنشئ فريق عامل عالمي معني بالبيانات الضخمة للإحصاءات الرسمية في أيار/مايو ٢٠١٤ ليضع قائمة جرد للأنشطة الجارية والأمثلة على استخدام البيانات الضخمة، ويعالج الشواغل المتعلقة بالمنهجية والموارد البشرية والتنوع والسرية، ويضع مبادئ توجيهية لتصنيف مختلف أنواع مصادر البيانات الضخمة. وأجرت شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة واللجنة الاقتصادية لأوروبا دراسة استقصائية مشتركة بشأن مشاريع البيانات الضخمة في الإحصاءات الرسمية، لإثراء المناقشة وزيادة تطوير برنامج

(٢٦) يرد تحديد الهيكل الموحد لإنتاج الإحصاءات، النسخة ١,٠، على الرابط:
<http://www1.unece.org/stat/platform/display/CSPA/>

(٢٧) للاطلاع على مزيد من التفاصيل، انظر:
<http://www1.unece.org/stat/platform/display/CSPA/Implementing+CSPA+Project+2014>

(٢٨) <http://unstats.un.org/unsd/statcom/doc14/2014-11-BigData-A.pdf>

(٢٩) يحقق علماء البيانات في المشاكل المعقدة من خلال الخبرات في التخصصات في مجالات الرياضيات والإحصاء وعلم الحاسوب.

عمل الفريق العامل العالمي^(٣٠). ودعا المؤتمر الدولي بشأن البيانات الضخمة للإحصاءات الرسمية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ النظم الإحصائية الوطنية إلى التعاون بدلا من التنافس مع القطاع الخاص من أجل النهوض بإمكانيات البيانات الضخمة للإحصاءات الرسمية، والتشديد بشكل خاص على بناء ثقة الجمهور كعامل رئيسي من عوامل النجاح في هذا المسعى. كما شدد المؤتمر على أهمية صيانة كفاءة العمليات الجارية وتحسينها مع المشاركة في الجهود الابتكارية الرامية إلى استخدام البيانات الضخمة في الإحصاءات الرسمية.

البيئة المؤاتية، والترتيبات المؤسسية، والموارد المالية والبشرية، وتنمية القدرات ٢٩ - ينبغي أن تعالج زيادة القدرات الإحصائية الوطنية وتعزيز وتحديث النظم الإحصائية لرصد فترة ما بعد عام ٢٠١٥ مجموعة من القيود، ولا سيما في البلدان النامية:

(أ) الترتيبات المؤسسية الفعالة والتنسيق الداخلي: ينبغي أن يستند رصد مجموعة الأهداف والغايات بأكملها إلى الكفاءة والشرعية والاستدامة، وإلى التحديد الملائم للحقوق والمسؤوليات والتنسيق الفعال بين النظم الإحصائية الوطنية^(٣١)؛ وينبغي أن تُنشط بالمكاتب الإحصائية الوطنية ولاية واضحة لقيادة التنسيق فيما بين الوكالات المعنية، وأن تعمل بمثابة مراكز للبيانات المتعلقة بالرصد وضمان الجودة. وينبغي أن تُكْمَل ترتيبات العمل الرسمية بين الوكالات باتفاقات غير رسمية بين الوكالات والمؤسسات المعنية، إذا لزم الأمر؛

(ب) استدامة الموارد المالية والبشرية: ينبغي توفير موارد كافية، كما وكيفا، للمكاتب الإحصائية الوطنية وغيرها من الوكالات المسؤولة في النظم الإحصائية الوطنية، بما يشمل تزويدها بموارد مالية ثابتة مستمرة وموارد من الموظفين وموارد حاسوبية، حتى يتسنى لها أن تمضي قدما في تنفيذ مهمتها. وبالنظر إلى اتساع نطاق الخطة، وإلى الحاجة إلى المزيد من البيانات المصنّفة المفصّلة، وإلى الثغرات الكبيرة في ما هو متاح من البيانات القطرية، على نحو ما تبين من رصد الأهداف الإنمائية للألفية، ينبغي زيادة الموارد المخصصة للإحصاءات زيادة كبيرة جدا من أجل إتاحة الرصد الوطني الواسع النطاق لخطة التنمية

(٣٠) يرد موجز لنتائج الدراسة الاستقصائية المشتركة، التي أجرتها شعبة الإحصاءات واللجنة الاقتصادية لأوروبا بشأن استراتيجيات البيانات الضخمة وقائمة جرد بالمشاريع، في تقرير الأمين العام عن البيانات الضخمة للإحصاءات الرسمية المقدم إلى اللجنة الإحصائية في دورتها الخامسة والأربعين.

(٣١) يعوق إنتاج البيانات والإحصاءات، لا سيما في البلدان النامية، وجود نقص في التنسيق الداخلي بين شتى الجهات الفاعلة من قبيل المكاتب الإحصائية الوطنية والوزارات التنفيذية وسائر مقدمي الخدمات من القطاعين العام والخاص. ويتمثل أحد التحديات الكبرى في الربط بين إنشاء نظام إداري وبين إنتاج الإحصاءات.

لما بعد عام ٢٠١٥. وسيلزم توفير موارد مالية، داخلية وخارجية على السواء. وستتطلب تنمية الموارد البشرية تدريجياً مستمراً، ولكنها ستقتضي أيضاً استبقاء الأفراد بعد تدريبهم، وهذه قضية رئيسية بالنسبة للعديد من المكاتب الإحصائية، تعني بالأساس البلدان النامية دون أن تقتصر عليها؛

(ج) بناء القدرات والتعاون التقني: ليست جميع الأهداف والغايات على القدر نفسه من الأهمية بالنسبة لجميع البلدان. فالأولويات تختلف، كما تختلف الظروف والقدرات القائمة. وبناء على ذلك، سيتعين على البلدان أن تضع استراتيجيات خاصة بها وأن تحدث استراتيجياتها الوطنية لتطوير الإحصاءات أو خططها الإحصائية الوطنية الرئيسية للقيام بمهمة الرصد لفترة ما بعد عام ٢٠١٥. وينبغي أن تُواءم جهود بناء القدرات، الدولية والإقليمية والمحلية، وجهود التعاون التقني مع الاستراتيجيات الوطنية وما يُحدد فيها من أولويات. وينبغي أن تستند الجهود الدولية إلى الطلب وأن تكون منسقة^(٣٢).

عناصر ومبادئ وضع استراتيجية بناء القدرات لأغراض الرصد وجمع البيانات لفترة ما بعد عام ٢٠١٥

٣٠- سيتطلب تنفيذ الإطار الوطني للرصد وجمع البيانات المتعلقة بأهداف وغايات خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ زيادة كبيرة في القدرات الإحصائية تُموّل بموارد داخلية وخارجية. ونوقشت المبادئ التوجيهية الهادفة إلى إرساء ممارسات جيدة في مجال التعاون التقني المتعلق بالإحصاءات في الدورة الثلاثين للجنة الإحصائية في عام ١٩٩٩ (انظر E/CN.3/1999/19)^(٣٣). وينبغي إعادة تأكيد تلك المبادئ واستعراضها في ضوء خطة التنمية

(٣٢) على سبيل المثال، ينبغي تشجيع ودعم الاهتمام الناشئ لدى البلدان والجهات المانحة بتعزيز سجل الأحوال المدنية والإحصاءات الحيوية. وبالإضافة إلى مسألة التنسيق الداخلي، تواجه البلدان طلبات مختلفة، تكون أحياناً غير مُحكّمة التنسيق، من المنظمات الدولية التي تجمع بيانات الأسر المعيشية لأغراض إجراء الرصد الدولي، وهو ما قد يسفر عن عبء يتنقل كاهل النظام الوطني ويعطي حوافز خاطئة من شأنها أن تضعف ذلك النظام.

(٣٣) في هذا السياق، ينبغي الإشارة أيضاً إلى خطة عمل مراكش للإحصاء لعام ٢٠٠٤ وإلى خطة عمل بوسان للإحصاءات لعام ٢٠١١ والنص النهائي لوثيقة بوسان الختامية (انظر: www.paris21.org/busan-action-plan) وخطة عمل مراكش للإحصاء خطة عالمية لتحسين إحصاءات التنمية أُتفق عليها في اجتماع المائدة المستديرة الدولي الثاني المعني بالإدارة من أجل نتائج التنمية المعقود في المغرب في عام ٢٠٠٤. واعتمدت خطة عمل منقحة للإحصاءات معنونة "تسخير الإحصاءات من أجل تحقيق الشفافية والمساءلة والنتائج: خطة عمل بوسان للإحصاءات"، وذلك في المنتدى الرفيع المستوى الرابع المعني بفعالية المعونة المعقود في بوسان في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. وتساعد خطة العمل المنقحة هذه على التقدم المحرز على مدى العقد الماضي في إطار خطة عمل مراكش للإحصاء، لكنها تتضمن توجيهات للعقد المقبل.

لما بعد عام ٢٠١٥، وهو ما سيتطلب إنتاج بيانات في جميع المجالات الإحصائية، وفي ضوء أهمية دعم المكاتب الإحصائية الوطنية في القيام بوظيفتها التنسيقية والعمل بمثابة مراكز للبيانات المتعلقة بمؤشرات فترة ما بعد عام ٢٠١٥، مع مراعاة التباين بين البلدان من حيث الظروف والقدرات والأولويات.

دال - خريطة الطريق والتوصيات

٣١ - تُقترح خريطة الطريق التالية. وهي قد تحتاج إلى تعديل استناداً إلى نتائج العملية السياسية الجارية، ولا سيما فيما يتعلق بقرارات الدول الأعضاء بشأن معالجة سبل وتوقيت وضع المؤشرات، وبناء على أي متطلبات تسفر عنها المناقشات الحكومية الدولية بشأن وضع إطار للمساءلة متعلق بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥^(٣٤).

(أ) كانون الثاني/يناير - حزيران/يونيه ٢٠١٥: تُجرى مفاوضات حكومية مشتركة بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وسيساهم الأمين العام بتقرير توليفي يقدمه استجابة للطلب الصادر إليه من الدول الأعضاء، وذلك قبل نهاية عام ٢٠١٤، أي قبل استهلال المفاوضات الحكومية الدولية؛

(ب) شباط/فبراير ٢٠١٥: يُعقد اجتماع فريق الخبراء المعني بمؤشرات التنمية لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

(ج) آذار/مارس ٢٠١٥: تُناقش اللجنة الإحصائية في دورتها السادسة والأربعين خريطة الطريق من أجل وضع وتنفيذ إطار المؤشرات والرصد المتعلق بأهداف وغايات خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ (التي يرد وصفها في هذا التقرير) وإنشاء آليات العمل الملائمة، وتبت في ذلك؛

(د) آذار/مارس - نيسان/أبريل ٢٠١٥: يبدأ العمل بالمنبر الجديد للإبلاغ عن الأنشطة الجارية؛

(هـ) تموز/يوليه ٢٠١٥: يقدم فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، الذي أنشئ منذ عهد قريب، مذكرة أولى (أو تقريراً) بشأن

(٣٤) يعد العنصران (أ) و (و) جزءاً من العملية الحكومية الدولية المتعلقة بمناقشة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ واعتمادها. وتتناول الفقرة ٣٣ من هذا التقرير، بمزيد من التفصيل، إنشاء آليات العمل الملائمة المذكورة في العنصر (ج).

المؤشرات المحتملة وبشأن إطار مؤشرات لرصد أهداف وغايات التنمية المستدامة، مع مراعاة أي توجيهات تتمخض عنها المفاوضات الحكومية الدولية؛

(و) أيلول/سبتمبر ٢٠١٥: يُعقد مؤتمر قمة رفيع المستوى لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

(ز) تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥: يبدأ العمل بمنبر إلكتروني لرصد الأهداف والغايات؛

(ح) تشرين الثاني/نوفمبر - كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥: يقدم فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، استناداً إلى عمله السابق، مذكرة (أو تقريراً) بشأن المؤشرات المحتملة وبشأن إطار مؤشرات لرصد أهداف وغايات خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ التي تتفق عليها الدول الأعضاء، بما يعكس المقررات ذات الصلة التي تتفق عليها الدول الأعضاء؛

(ط) شباط/فبراير - آذار/مارس ٢٠١٦: تناقش اللجنة الإحصائية في دورتها السابعة والأربعين اقتراح فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة بشأن إطار المؤشرات (ومجموعة المؤشرات) فيما يتعلق بقياس ورصد أهداف وغايات التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥، وتقر ذلك الاقتراح وتناقش خطة تنفيذه وتعتمدها؛ ثم يُعرض الاقتراح على العملية الحكومية الدولية لمواصلة النظر فيه؛

(ي) حزيران/يونيه - تموز/يوليه ٢٠١٦: يصدر تقرير عن البيانات المرجعية للأهداف الإنمائية للألفية لأغراض الرصد العالمي يوفر البيانات ويحدد الثغرات؛

(ك) آذار/مارس - كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦: من المحتمل أن تصدر تقارير وطنية وإقليمية عن البيانات المرجعية؛

(ل) ٢٠١٦-٢٠٢٠: يُرفع مستوى القدرات الوطنية والإقليمية والعالمية المتعلقة برصد أهداف وغايات خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٣٢ - وستكون ثمة حاجة إلى اتباع مسارات متعددة متوازنة ينبغي أن تستفيد منها مداولات اللجنة الإحصائية في دورتها السابعة والأربعين في عام ٢٠١٦، وهي كما يلي:

(أ) تمويل تطوير الإحصاءات وبناء القدرات: سيتيح المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، الذي سيعقد في تموز/يوليه ٢٠١٥، فرصة لتعبئة التمويل من أجل تنمية القدرات الإحصائية. وسيحتاج أيضاً النهج المتبع في بناء القدرات، من حيث إمكانية تنسيقه

ووضع استراتيجية مشتركة وإقامة شراكات، إلى مزيد من المناقشة. وينبغي أن تغطي آلية العمل الملائمة (انظر التوصية الواردة في الفقرة التالية المتعلقة بإنشاء فريق رفيع المستوى للشراكة والتنسيق وبناء القدرات لرصد فترة ما بعد عام ٢٠١٥) في وضع الجدول الزمني لمسار العمل هذا؛

(ب) العمل المنهجي وتعزيز النظم الإحصائية: سيستمر القيام بالعمل المنهجي في بعض المجالات مثل الحوكمة وقياس أوجه التفاوت على مدى عام ٢٠١٥ وما بعده. وسيُكثف في عام ٢٠١٥ أيضا العمل المتعلق باستخدام مصادر جديدة لاستقاء البيانات وتحسين طرائق جمعها وتعزيز النظم الإحصائية وتحديثها، كما ينبغي مواصلته بعد ذلك. ويشمل مسار العمل هذا كيانات ومجموعات متعددة لها خطط عمل خاصة بها^(٣٥). ويقترح هذا التقرير على اللجنة إنشاء آلية عمل (انظر التوصية الواردة في الفقرة التالية فيما يتعلق بإنشاء فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة) ستوجه تنفيذ إطار الرصد لفترة ما بعد عام ٢٠١٥ وسيكون بمقدورها استعراض هذه الجهود والتوليف بينها لأغراض الرصد لفترة ما بعد عام ٢٠١٥.

٣٣ - والغرض من التوصيات التالية هو المضي قدما في العمل، وبالخصوص مع مراعاة التوصيات التالية الصادرة عن فريق الخبراء الاستشاريين المستقل المعني بتسخير ثورة المعلومات لأغراض التنمية المستدامة^(٣٦).

(أ) يوصى بإنشاء فريق خبراء مشترك بين الوكالات معني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة يُكلّف بوضع إطار مؤشرات لرصد أهداف وغايات خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ في إطار زمني قصير جدا، للاسترشاد به في تنفيذ ذلك الرصد وللإبلاغ عن التقدم المحرز في تحقيق هذه الأهداف والغايات على الصعيدين العالمي والإقليمي (انظر الاختصاصات المقترحة للفريق في المرفق الأول من هذا التقرير)؛

(ب) يوصى بإنشاء فريق رفيع المستوى للشراكة والتنسيق وبناء القدرات لرصد فترة ما بعد عام ٢٠١٥ لمناقشة استراتيجيات بناء القدرات الإحصائية وأنشطتها، ولا سيما

(٣٥) على سبيل المثال، من المقرر أن يعقد، في ١٥ و ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، المؤتمر العالمي المعني بخطة التحول في مجال الإحصاءات الرسمية، (انظر تقرير الأمين العام عن خطة التحول في الإحصاءات الرسمية (E/CN.3/2015/5)).

(٣٦) انظر أيضا تقرير الأمين العام عن المسائل الناشئة (E/CN.3/2015/3) الذي يطابق مرفقه الثالث التوصيات المحددة الصادرة عن فريق الخبراء الاستشاريين المستقل المعني بتسخير ثورة المعلومات لأغراض التنمية المستدامة مع المقترحات المقدمة في هذا التقرير.

لأغراض رصد فترة ما بعد عام ٢٠١٥، وإمكانية تنسيق تلك الاستراتيجيات والأنشطة، ومعالجة تمويل الإحصاءات (انظر اختصاصات هذا الفريق في المرفق الثاني)؛

(ج) يوصى بأن يُنشأ، تحت مظلة اللجنة الإحصائية، "منتدى عالمي معني ببيانات التنمية المستدامة" ينعقد مرة كل سنتين وينطوي على إمكانية تنظيم أنشطة إقليمية وقطرية للجمع بين منتجي ومستخدمي البيانات من القطاعين العام والخاص من أجل مناقشة آخر الابتكارات المتعلقة بالبيانات وإمكانية استخدامها في رصد فترة ما بعد عام ٢٠١٥؛

(د) يوصى بأن يجدد الفريق المشترك بين الوكالات المعني بأهداف التنمية المستدامة والفريق الرفيع المستوى للشراكة والتنسيق وبناء القدرات لرصد فترة ما بعد عام ٢٠١٥ في طلب مساهمات من مختلف الأفرقة المعنية بتحديث الإحصاءات التي يتوقع أن تستمر في القيام بأعمالها الهامة.

رابعاً - برنامج عمل فريق أصدقاء الرئيس

٣٤ - واصل فريق أصدقاء الرئيس عملية إكمال مجموعة مقاييس للتقدم أوسع نطاقاً، وقدم دعماً بالغ الأهمية إلى الفريق العامل المفتوح باب العضوية، وقدم مدخلات هامة للمناقشات والعمل المرتبط بوضع المؤشرات، وذلك من خلال سلسلة من الأنشطة.

٣٥ - ويُقترح أن يضطلع فريق أصدقاء الرئيس بالأنشطة التالية:

(أ) مواصلة تقديم الدعم الإحصائي وتيسيره للمفاوضات الحكومية الدولية بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، حسب الاقتضاء، من أجل ضمان أن تراعى الاعتبارات الإحصائية على النحو المناسب^(٣٧)؛

(ب) أن يعمل الفريق، بالاستناد إلى العمل الذي أنجزه في استعراض وضع مقاييس للتقدم أوسع نطاقاً وتنفيذها في البلدان وإلى الاتفاق المتعلق بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، على تحليل إمكانية تحديد إطار أو مجموعة من المفاهيم لتدابير يُتفق عليها عالمياً بشأن التقدم، وفقاً لولايته المنصوص عليها في الفقرة ٣٨ في الوثيقة الختامية المعنونة "المستقبل الذي

(٣٧) يمكن دعوة الأوساط الإحصائية إلى تقديم الدعم إلى المفاوضات الحكومية الدولية في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه ٢٠١٥، إما من خلال المشاركة في الاجتماعات، أو تنظيم دورات إعلامية، أو توفير مدخلات محددة، في جملة إمكانيات أخرى.

نصبو إليه“ لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي عُقد في ريو دي جانيرو، البرازيل، في عام ٢٠١٢^(٣٨)؛

(ج) المساهمة في تصميم إطار المؤشرات لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وخاصة من حيث ارتباطها بالصلة المفاهيمية بين إطار المؤشرات وفكرة وضع مقاييس للتقدم أوسع نطاقاً^(٣٩) والأنشطة الأخرى المتصلة بوضع وتنفيذ إطار للمؤشرات، حسب الاقتضاء والطلب؛ وسيكون فريق أصدقاء الرئيس ممثلاً في الفريق الرفيع المستوى المعني برصد فترة ما بعد عام ٢٠١٥؛

(د) تقديم تقرير عن تلك الأنشطة إلى اللجنة في عام ٢٠١٦.

خامساً - نقاط مطروحة للمناقشة

٣٦ - يُرجى من اللجنة أن تقوم بما يلي:

(أ) الإعراب عن آرائها بشأن أنشطة فريق أصدقاء الرئيس المتعلقة بوضع مقاييس للتقدم أوسع نطاقاً واستعراض الأنشطة بشأن مواضيع محددة؛

(ب) الإعراب عن آرائها بشأن المستجدات المتعلقة بوضع إطار للمؤشرات والرصد وآليات الإبلاغ المتصلة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

(ج) الإعراب عن آرائها بشأن النتائج الأولى للدراسة الاستقصائية المتعلقة بتوافر البيانات، وعن الاعتبارات المتصلة بسد الثغرات في البيانات وبناء القدرات الإحصائية؛

(د) الإعراب عن آرائها واعتماد خريطة الطريق والتوصيات للمضي بالعمل قدماً، ولا سيما اختصاصات فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المقترح والمعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، الواردة في المرفق الأول، واختصاصات الفريق الرفيع المستوى المقترح للشراكة والتنسيق وبناء القدرات لرصد فترة ما بعد عام ٢٠١٥،

(٣٨) على سبيل المثال، كان هناك اقتراح بإدراج المؤشرات الجديدة لأهداف التنمية المستدامة في توصيات مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين بشأن قياس التنمية المستدامة (ECE/CES/31).

(٣٩) على سبيل المثال، يمكن أن يأخذ فريق أصدقاء الرئيس بالأهداف التي حددها الفريق العامل المفتوح باب العضوية أو أن يشارك في المقارنة بينها وتحليلها على أساس أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة وتوصيات مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين، لتحديد الروابط وأوجه التداخل فيما بينها والثغرات فيها (انظر الفقرة ١٣ (ج)).

الواردة في المرفق الثاني، واختصاصات المنتدى العالمي المقترح والمعني ببيانات التنمية
المستدامة، الواردة في المرفق الثالث؛

(هـ) الإعراب عن آرائها بشأن برنامج عمل فريق أصدقاء الرئيس المعني
بمقاييس للتقدم أوسع نطاقاً، واعتماده.

المرفق الأول

اختصاصات فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة

١ - سيضطلع فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة بما يلي:

(أ) وضع إطار مؤشرات (وقائمة مؤشرات) من أجل رصد الأهداف والغايات الواردة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، مع الأخذ في الاعتبار الجهود التي تبذلها حالياً مختلف أفرقة البلدان والمنظمات التي ستعتمدها اللجنة الإحصائية؛

(ب) توجيه عملية تنفيذ إطار المؤشرات والرصد الذي تم إقراره، وكفالة استخدام تعاريف المؤشرات التي تم تنسيقها والاتفاق عليها، وتبادل الخبرات بشأن رصد أهداف التنمية المستدامة، وتشجيع الممارسات الجيدة والابتكارات، بما في ذلك في مجال بناء القدرات الوطنية؛

(ج) القيام بطريقة منتظمة باستعراض التطورات المنهجية والمسائل المتصلة بالمؤشرات وبياناتها الوصفية؛

(د) الرصد والإبلاغ عن التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف والغايات الواردة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ على الصعيدين العالمي والإقليمي؛

(هـ) النظر جدياً في إمكانية استغلال مصادر بيانات جديدة، واستكشاف إمكانات الشراكات مع الشركات الخاصة وأوساط البحث العلمي والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني لتبادل البيانات؛

(و) القيام بطريقة منتظمة باستعراض أنشطة بناء القدرات في المجالات الإحصائية ذات الصلة بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، وتقديم توصيات ينظر فيها كل من الفريق الرفيع المستوى المعني برصد فترة ما بعد عام ٢٠١٥، واللجنة الإحصائية، ولجنة تنسيق الأنشطة الإحصائية؛

(ز) استعراض ودعم عمل الأمانة العامة فيما يتعلق بإنشاء منتدى مستعملي بيانات أهداف التنمية المستدامة، ووضع أدوات لتحليل البيانات، وأداة متابعة مفتوحة لأهداف التنمية المستدامة.

٢ - سيتألف الفريق من الوكالات الدولية (وهي تمثل أيضا أفرقة الرصد القائمة) التي ترغب في دعم جهود الرصد في مجال خبرتها، ولجان الأمم المتحدة الإقليمية، وما بين ١٠ إلى ١٥ من ممثلي النظم الإحصائية الوطنية (يتناوب عدد منهم على الأقل)، مما يكفل مراعاة آراء البلدان على نحو ملائم. وستضطلع شعبة الإحصاءات بدور أمانة الفريق، وستنتخب رئيسين متشاركين، أحدهما من أحد المكاتب الإحصائية الوطنية، والآخر من إحدى الوكالات الدولية. وستسهم أفرقة الرصد العالمية القائمة في أعمال فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، وهي تتألف عموما من ممثلين للنظم الإحصائية الوطنية وخبراء من الوكالات الدولية، وتتناول مؤشرات محددة. وإضافة إلى ذلك، ستشكل أفرقة رصد عالمية بطريقة تجمع بين الخبراء الوطنيين والدوليين من أجل اختيار وتحديد مؤشرات رصد التقدم المحرز في المجالات الجديدة والناشئة التي تغطيها الأهداف والغايات الجديدة.

٣ - سينجز الفريق عمله بطريقة مفتوحة وشاملة، وسيدعو القطاع الخاص والمجتمع المدني إلى المساهمة بالخبرات والتجارب بشأن المؤشرات والطرق المبتكرة لتجميع البيانات.

٤ - سيجتمع الفريق فعليا مرتين في السنة، وسيجري أعماله عدا ذلك إلكترونيا. وستكون المشاركة في الاجتماعات بتمويل ذاتي. ويمكن أن يحصل عدد محدود من البلدان النامية على تمويل، إن كان متاحا، وفقا للممارسات المتبعة لدى فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية.

٥ - سيقدم الفريق سنويا تقريرا إلى اللجنة الإحصائية. وسيتضمن التقرير مرفقا يضم قائمة بالأنشطة التي تنجزها مختلف الأفرقة ذات الصلة برصد فترة ما بعد عام ٢٠١٥.

اختصاصات الفريق الرفيع المستوى للشراكة والتنسيق وبناء القدرات لرصد فترة ما بعد عام ٢٠١٥

١ - يسعى الفريق الرفيع المستوى للشراكة والتنسيق وبناء القدرات لرصد فترة ما بعد عام ٢٠١٥ إلى إقامة شراكة عالمية من أجل جمع بيانات التنمية المستدامة، وسيعتمد في تحقيق هذه المهمة على ما يلي:

(أ) مناقشة الاستراتيجيات والأنشطة المتعلقة ببناء القدرات الإحصائية، من أجل رصد فترة ما بعد عام ٢٠١٥ خصوصاً، بما في ذلك ما يتعلق بتحسين الإلمام بالبيانات، والتنسيق فيما بينها؛

(ب) معالجة مسألة التمويل من أجل بناء القدرات الإحصائية، بسبل منها وضع مقترحات والدعوة من أجل تعبئة الموارد وإدارتها ورصدها، وتحديد أساليب للاستفادة من الموارد ومن الابتكار لدى القطاع الخاص؛

(ج) استعراض التوصيات وتقديمها، حسب الاقتضاء، وبالتعاون مع فريق الخبراء المشترك بين الوكالات، فيما يتعلق بمسألة الهياكل الأساسية المشتركة للبيانات (عبر البلدان) للاستفادة من إمكانيات التكنولوجيات الجديدة؛

(د) تعبئة المؤسسات داخل وخارج الأوساط الإحصائية، والقيام، عند الاقتضاء، بتنسيق عملها بما يخدم التنمية المستدامة حسب الحاجة، وبموجب ذلك زيادة توسيع الشراكة.

٢ - سيجري الفريق مشاورات وثيقة مع فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، المنشأ حديثاً، بشأن بناء القدرات الإحصائية، وسيضم المبادرات المشتركة القائمة المتعلقة بالقدرات الإحصائية والمساعدة التقنية، مثل ما يجري في إطار شراكة الإحصاء ٢١ ومذكرة التفاهم بين المصارف الإنمائية والأمم المتحدة بشأن التعاون في مجال الأنشطة الإحصائية، وغيرهما من اتفاقات التنسيق والتعاون.

٣ - سيضم الفريق ممثلين عن الوكالات الدولية والمصارف الإنمائية الإقليمية التي لها مصلحة في بناء القدرات الإحصائية في البلدان، والجهات المانحة الرئيسية، والمجتمع المدني، و ١٠ ممثلين للنظم الإحصائية الوطنية، بما في ذلك تمثيل مناسب من البلدان النامية.

وستتطلع شعبة الإحصاءات بدور أمانة الفريق، الذي سينتخب رئيسين متشاركين، أحدهما من المجتمع الدولي، والآخر من أحد النظم الإحصائية الوطنية.

٤ - سيقدم الفريق سنويا تقريرا إلى اللجنة الإحصائية.

اختصاصات المنتدى العالمي المعني ببيانات التنمية المستدامة

- ١ - سيعمل المنتدى العالمي المعني ببيانات التنمية المستدامة، والذي يمكن أن يشمل مناسبات على الصعيدين الإقليمي والقطري، على الجمع بين منتجي البيانات ومستخدميها من القطاعين العام والخاص لمناقشة أحدث الابتكارات في مجال البيانات وإمكانية استخدامها في الإحصاءات، بما في ذلك رصد فترة ما بعد عام ٢٠١٥.
- ٢ - سيُنظّم برعاية اللجنة الإحصائية مرة كل سنتين، اعتباراً من عام ٢٠١٦؛ ويمكن للجنة البرامج أن تتولّى تنظيم مناسبات على الصعيدين الإقليمي والقطري (انظر الفقرة ٣ أدناه)؛
- ٣ - سيتولى تنظيم المنتدى لجنة برامج متعددة الأطراف من ذوي المصلحة، يشكلها مكتب اللجنة الإحصائية، وستتخـب رئيسين متشاركين لولاية مدتها سنتان لقيادة عملية تنظيم المنتدى المقبل.
- ٤ - سيجري تنظيم المنتدى بالتنسيق مع فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة ومع الفريق الرفيع المستوى للشراكة والتنسيق وبناء القدرات لرصد فترة ما بعد عام ٢٠١٥.
- ٥ - ستعقد لجنة البرامج اجتماعاتها إلكترونياً، وفعالياً كلما كان ذلك ممكناً.
- ٦ - سيقدم منظمو المنتدى سنوياً تقريراً إلى اللجنة الإحصائية.